



الأمم المتحدة

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الرابعة والستون

الملحق رقم ٣٥

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الرابعة والستون
الملحق رقم ٣٥

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٩

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2086

المحتويات

الصفحة	الفصل
iv	كتاب الإحالة
١	الأول - مقدمة
٥	الثاني - ولاية اللجنة
٦	الثالث - تنظيم الأعمال
٦	ألف - العضوية وأعضاء المكتب
٦	باء - المشاركة في أعمال اللجنة
٧	الرابع - استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين
١٧	الخامس - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة
١٧	ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦/٦٣
١٧	١ - الإجراءات المتخذة في الجمعية العامة ومجلس الأمن
١٨	٢ - الإجراءات التي اتخذها مكتب اللجنة
١٨	باء - الإجراءات التي اتخذها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٦/٦٣ و ٢٧/٦٣
١٨	١ - برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية
٢٠	٢ - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية
٢١	٣ - التعاون مع المجتمع المدني
٢٢	٤ - البحوث والرصد والمنشورات
٢٣	٥ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين
٢٣	٦ - برنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية
٢٣	٧ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني
٢٥	السادس - الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٨/٦٣
٢٧	السابع - استنتاجات اللجنة وتوصياتها

كتاب الإحالة

[٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩]

السيد الأمين العام،

يشرفني أن أرفق طيه تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بغرض تقديمه إلى الجمعية العامة عملاً بالفقرة ٢ من قرارها ٢٦/٦٣ المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

ويغطي التقرير الفترة من ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

وتفضلوا سيادتكم بقبول أسمى آيات التقدير.

(توقيع) بول بادجي

رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

سعادة السيد بان كي - مون
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

الفصل الأول

مقدمة

١ - أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بموجب قرارها ٣٣٧٦ (د-٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، وأناطت بها مهمة التوصية ببرنامج يرمي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف التي اعترفت بها الجمعية العامة في القرار ٣٢٣٦ (د-٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤.

٢ - وأيدت الجمعية العامة التوصيات التي قدمتها إليها اللجنة في تقريرها الأول^(١)، كأساس لحل قضية فلسطين. وواصلت اللجنة، في تقاريرها اللاحقة^(٢)، التأكيد على أن أي حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية، التي تمثل لب النزاع العربي - الإسرائيلي، يجب أن يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وإلى المبادئ الأساسية التالية: انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى؛ واحترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومُعترف بها دولياً؛ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وممارسته لهذه الحقوق. وقد تعذر تنفيذ توصيات اللجنة التي وردت في تقريرها الأول، وقامت الجمعية العامة بتجديد ولاية اللجنة سنوياً سعياً لأداء المهام التي أوكلت إليها.

٣ - وقد دأبت اللجنة على دعم التوصل إلى حل سلمي لقضية فلسطين. ورحبت بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١ الذي أطلق عملية السلام في الشرق الأوسط استناداً إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ورحبت اللجنة أيضاً بإعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (A/48/486-S/26560، المرفق) واتفاقات التنفيذ اللاحقة. وأعربت اللجنة عن تأييدها القوي لرؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومُعترف بها على أساس خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). ورحبت اللجنة بخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وأعربت عن تأييدها لها وطالبت الطرفين بتنفيذها. وواصلت اللجنة عملها، وفقاً لولايتها، من أجل تهيئة الظروف الملائمة لإنجاح المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى تسوية دائمة تمكن الشعب الفلسطيني من

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/31/35).

(٢) تقدم اللجنة تقارير سنوية إلى الجمعية العامة منذ الدورة الحادية والثلاثين، وقد صدرت جميع تلك التقارير باعتبارها الملحق رقم ٣٥ لوثائق دورات الجمعية.

إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف. كما تعزز اللجنة تقديم الدعم والمساعدة من قِبَل المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني.

٤ - وقد اتسمت الفترة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ بركود في العملية السياسية، وعدم إحراز تقدم في الجهود الرامية إلى توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة تحت قيادة السلطة الفلسطينية، وتدهور الوضع على الأرض في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ومن الأمور المثيرة للقلق بصفة خاصة استمرار حالة الطوارئ الإنسانية في قطاع غزة، التي تفاقم بسبب الهجوم العسكري الإسرائيلي الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ واستمرار فرض حصار شديد على قطاع غزة، الذي أدى إلى تعطيل حركة الأشخاص والبضائع، بما فيها إيصال المساعدات الإنسانية واستيراد جميع اللوازم الضرورية.

٥ - ولم تسفر العملية السياسية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، التي استؤنفت بعد مؤتمر أنابوليس الذي انعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، عن إحراز أي نتائج ملموسة وتعثرت مرة أخرى. ولم يواكب وقف إطلاق النار في غزة أي تخفيف للحصار وظلت المعابر مغلقة، ولم يسمح سوى بإيصال الحد الأدنى من المساعدات الإنسانية لـ ١,٥ مليون من المدنيين في قطاع غزة. وواصلت إسرائيل عملياتها العسكرية في قطاع غزة، مما أسفر عن وقوع خسائر في الأرواح بين الفلسطينيين. وقوبل ذلك باستئناف إطلاق الصواريخ ونيران الهاون من جانب الجماعات الفلسطينية المسلحة على جنوب إسرائيل، مما أوقع خسائر في الأرواح والممتلكات لدى الإسرائيليين. وقد صعدت إسرائيل الوضع، بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عندما شنت عملية الرصاص المسكوب، وهو هجوم عسكري واسع النطاق كان هدفه المعلن هو القضاء على خطر إطلاق الصواريخ على التجمعات السكنية الإسرائيلية. واستمرت العمليات العسكرية لأكثر من ثلاثة أسابيع، مما أدى إلى مقتل أكثر من ٤٠٠ فلسطيني، معظمهم من المدنيين، ومنهم مئات من الأطفال والنساء، وإصابة أكثر من ٥٠٠ مدني بجروح. وأفادت إسرائيل بمصرع ١٤ شخصا، من بينهم ٤ مدنيين، وجرح ١٨٢ شخصا. وفي الضفة الغربية، استمر التوسع في المستوطنات الإسرائيلية، بما في ذلك المخافر الأمامية، واستمر كذلك تشييد الجدار، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها. وازداد عدد نقاط المراقبة مما قيد حركة الفلسطينيين وقوض الجهود التي تبذل لإنعاش الاقتصاد. وواصل الجيش الإسرائيلي شن غارات على المدن الفلسطينية، كانت مصحوبة عادة بعمليات اعتقال واحتجاز للفلسطينيين. وتدهور الوضع في القدس الشرقية بصورة خطيرة، مع مصادرة الأراضي، وهدم المنازل وطرد السكان الفلسطينيين، وجلب مزيد من المستوطنين الإسرائيليين. واستمر الشقاق بين الفصائل الفلسطينية الكبرى في التأثير

على حياة الفلسطينيين العاديين، لا سيما في غزة، وحال دون توحيد الفلسطينيين لدعم السلطة الفلسطينية.

٦ - وقد استجاب المجتمع الدولي للهجوم على غزة بالدعوة إلى الهدوء والمحافظة على أرواح المدنيين الأبرياء. وأدينّت أيضاً الهجمات الصاروخية التي يشنها المقاتلون الفلسطينيون والتي استهدفت بشكل عشوائي مدنيين إسرائيليين. وعقد كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن دورة استثنائية واتخذت قرارات تدعو، بين جملة أمور، إلى وقف دائم ومستمر لإطلاق النار وتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة بشكل فوري إلى المدنيين الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة. وتدخل الأمين العام وزار غزة فور توقف الأعمال العدائية. وأسفر مؤتمر المانحين الذي عُقد في شرم الشيخ في ٢ آذار/مارس عن تعهدات بالتبرع بحوالي ٤,٥ بلايين دولار لإعادة إعمار غزة. وقدمت السلطة الفلسطينية، في آذار/مارس، خطة لكفالة الاستخدام الفعال لتلك الأموال في إنعاش القطاع وإعادة إعماره على نحو سريع. بيد أن استمرار الحصار الإسرائيلي، حال دون البدء حتى الآن في إعادة الإعمار، مما عمق من إحساس الفلسطينيين باليأس وأوجد تربة خصبة لتصاعد التطرف في غزة. وأجري بعد الحرب عدد من التحقيقات، من بينها تحقيق دعا إليه الأمين العام لتقييم الخسائر التي لحقت بمنشآت الأمم المتحدة في غزة والخسائر بين صفوف المدنيين الذين لجأوا إلى تلك المنشآت، وبعثة لتقصي الحقائق بمبادرة من مجلس حقوق الإنسان.

٧ - وواصلت المجموعة الرباعية جهودها الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع العربي - الإسرائيلي. وأكدت أن السلام العربي - الإسرائيلي ووضع حد للاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، تصب كلها في صالح المجتمع الدولي بالدرجة الأولى. ودعت المجموعة الرباعية إلى أن تتصرف إسرائيل والفلسطينيون وفقاً للاتفاقات والالتزامات التي عقدها في السابق، لا سيما التقييد بخريطة الطريق، بغض النظر عن موقف الطرف الآخر. واعترفت المجموعة بما أحرزته السلطة الفلسطينية من تقدم في إصلاح قطاعها الأمني وإقامة مؤسساتها، ودعت إلى مواصلة الجهود من أجل تحسين فرض القانون والنظام، ومكافحة التطرف المقترن بالعنف، وإنهاء التحريض. وبدعم من الجهود النشطة للإدارة الأمريكية الجديدة، حثت المجموعة الرباعية إسرائيل على الامتناع، عن الأعمال الاستفزازية في القدس الشرقية وتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، التي تعد غير مشروعة وفقاً للقانون الدولي والتي اعترف المجتمع الدولي بأنها تشكل أكبر عقبة أمام التوصل إلى تسوية سلمية.

٨ - وسعت اللجنة، من خلال أنشطتها، إلى لفت الانتباه إلى الحاجة الملحة إلى جهود منسقة وجماعية لتخفيف الآثار السلبية للتطورات التي وقعت على الأرض. وحذرت اللجنة مرارا وتكرارا من أن المفاوضات سيكون مآلها الفشل ما لم يطرأ تحسن ملحوظ على الوضع على الأرض. وأيدت اللجنة وقف إطلاق النار في غزة ودعت إسرائيل إلى رفع الحصار. وعقب الغزو الإسرائيلي لغزة، سارعت اللجنة إلى إدانة الاعتداءات العسكرية الفتاكة التي ارتكبتها إسرائيل والدمار الذي أحدثته وطالبت بوقف الأعمال الحربية. وأدانت أيضا إطلاق الصواريخ على إسرائيل. وشكل الاجتماع الدولي الأول للجنة الذي عُقد أوائل آذار/مارس ٢٠٠٩ فرصة مبكرة لمناقشة موضوع إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان الفلسطينيين في غزة، ولتعزيز وتنسيق جهود إعادة الإعمار. وأشار اجتماع آخر، عقد في تموز/يوليه، إلى ضرورة التزام جميع الحكومات بدعم القانون الإنساني الدولي. وأكدت اجتماعات دولية أخرى على الحاجة الملحة إلى تنفيذ حل الدولتين، وحذرت من أن استمرار إسرائيل في فرض سياسة الأمر الواقع على الأرض يشكل تهديدا خطيرا لإمكانية التوصل إلى حل عادل وسلمي للنزاع عن طريق التفاوض. وقد اجتمع مكتب اللجنة، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، بممثلين رفيعي المستوى عن الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والهيئات البرلمانية، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وشجعهم على دعم دور اللجنة وأنشطتها، وحثهم على اتخاذ الخطوات المناسبة لدعم تنفيذ التوافق الدولي بشأن ضرورة التوصل إلى حل يقوم على أساس دولتين.

الفصل الثاني

ولاية اللجنة

٩ - في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، حددت الجمعية العامة ولاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (انظر القرار ٢٦/٦٣)؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تزويد شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة للأمم المتحدة بالموارد التي تلزمها للاضطلاع ببرنامجه عملها (انظر القرار ٢٧/٦٣)؛ وطلبت مواصلة البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة بشأن قضية فلسطين (انظر القرار ٢٨/٦٣) وفي التاريخ نفسه، اتخذت الجمعية القرار ٢٩/٦٣ المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية".

الفصل الثالث

تنظيم الأعمال

ألف - العضوية وأعضاء المكتب

١٠ - تتألف اللجنة من الدول الأعضاء التالية أسماؤها: أفغانستان، إندونيسيا، أوكرانيا، باكستان، بيلاروس، تركيا، تونس، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، السنغال، سيراليون، غيانا، غينيا، قبرص، كوبا، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، ناميبيا، نيجيريا، نيكاراغوا، والهند.

١١ - وفي الجلسة ٣١٥ للجنة، المعقودة في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أعادت اللجنة انتخاب بول بادجي (السنغال) رئيسا، وظاهر تنين (أفغانستان) نائبا للرئيس، وسافير ف. بورغ (مالطة) مقرا. وانتخبت اللجنة أيضا أيلاردو مورينو فرناندز (كوبا) نائبا آخر للرئيس. وفي الجلسة ٣١٧ المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، انتخبت اللجنة بيدور خوان نونيز موسكيرا (كوبا) نائبا للرئيس، ليحل محل أيلاردو مورينو فرناندز الذي أوكلت إليه حكومته منصبا آخر.

١٢ - وفي الجلسة ٣١٥ أيضا، اعتمدت اللجنة برنامج عملها لعام ٢٠٠٩ (انظر A/AC.183/2009/1).

باء - المشاركة في أعمال اللجنة

١٣ - على غرار السنوات السابقة، أكدت اللجنة مجددا أن باب المشاركة في أعمالها، بصفة مراقب، مفتوح أمام جميع الراغبين في ذلك من دول أعضاء ومراقبين دائمين لدى الأمم المتحدة. ووفقا للممارسة المتبعة، شاركت فلسطين في أعمال اللجنة بصفة مراقب، وحضرت جميع جلساتها، وقدمت ملاحظات ومقترحات لكي تنظر فيها اللجنة ومكتبها.

١٤ - وفي عام ٢٠٠٩، رحبت اللجنة مرة أخرى بجميع الدول والمنظمات التي شاركت في أعمالها في السنة السابقة بصفة مراقب^(٣).

(٣) شارك في اجتماعات اللجنة بصفة مراقب: الأردن، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، بلغاريا، بنغلاديش، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، سري لانكا، الصين، العراق، فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، النيجر، اليمن، وكذلك الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وفلسطين.

الفصل الرابع

استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين

١٥ - واصلت اللجنة، عملاً بولايتها، رصد الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فضلاً عن التطورات السياسية ذات الصلة.

١٦ - وقد بدأت أعمال العنف في قطاع غزة وجنوب إسرائيل في التصاعد عندما قتلت إسرائيل ستة من أعضاء حركة حماس في عمليات عسكرية بوسط قطاع غزة استهدفت نفقا قال الجيش الإسرائيلي إن حماس كانت تخطط لاستخدامه في اصطیاد جنود إسرائيليين. ورد المقاتلون في قطاع غزة في اليوم التالي بإطلاق ٣٥ صاروخاً من طراز قسام على جنوب إسرائيل. وأعلنت كل من حماس والجهاد الإسلامي مسؤوليتها عن إطلاق الصواريخ.

١٧ - وعقب انتهاء مهلة الستة أشهر، التي توسّطت فيها مصر، لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس في قطاع غزة، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، شنت قوات الدفاع الإسرائيلية في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، دون سابق إنذار، هجومها العسكري على قطاع غزة المسمى عملية الرصاص المسكوب، وكان الهدف المعلن للهجوم هو ردع وقوع مزيد من الهجمات الصاروخية من جانب حماس على المدنيين الإسرائيليين. ورغم نداءات المجتمع الدولي المتكررة من أجل الوقف الفوري لإطلاق النار والحفاظ على أرواح المدنيين، استمر الهجوم حتى أكملت القوات الإسرائيلية انسحابها من قطاع غزة في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وسبق ذلك إعلان كلا الطرفين وقف إطلاق النار من جانب واحد في ١٩ كانون الثاني/يناير.

١٨ - وأفادت المنظمات الإنسانية الدولية وغيرها من بعثات تقصي الحقائق بأن القوات الإسرائيلية استخدمت خلال الهجوم مادة الفوسفور الأبيض بشكل مكثف في المناطق السكنية، مما أدى إلى مقتل وإصابة المدنيين وإلحاق خسائر فادحة بالممتلكات نتيجة الحرائق. وتعرضت المنازل والمدارس والمنشآت الطبية ومباني الأمم المتحدة للقصف المباشر. واستخدمت القوات الإسرائيلية أيضاً القذائف السهمية التي تطلقها الدبابات خمس مرات على الأقل في الفترة من ٤ إلى ٩ كانون الثاني/يناير، مما أدى إلى مصرع عدة مدنيين.

١٩ - وقد دأبت القوات الإسرائيلية، أثناء الهجوم، على منع سيارات الإسعاف وغيرها من المركبات من الوصول إلى الجرحى أو من رفع جثث القتلى من أي مكان بالقرب من مواقعها. وكانت الطلبات التي تقدمها خدمات الإسعاف الفلسطينية كي يسمح لها بالمرور لإنقاذ الجرحى ورفع جثث القتلى في أي منطقة استولت عليها القوات الإسرائيلية من قطاع

غزة تقابل دوما بالرفض من قِبَل الجيش الإسرائيلي. ونتيجة لذلك، توفي العديد من الجرحى، الذين كانوا على مبعدة لا تتجاوز أبدا ١٥ دقيقة من المستشفى.

٢٠ - وتعرضت عدة منشآت طبية فلسطينية، من بينها مستشفيات، للضرب المتكرر خلال عمليات القصف، وراح العاملون في القطاع الطبي أنفسهم ضحايا لبعض الهجمات. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد قتل أثناء تلك العملية ١٦ وأصيب ٢٦ من العاملين في القطاع الطبي وهم يؤدون عملهم. وأتلف القصف الإسرائيلي أو دمر ٢٩ سيارة إسعاف. وأتلفت أو دمرت ٥٨ منشأة طبية من بين ١٢٢ منشأة طبية في جميع أنحاء قطاع غزة نتيجة للقصف المباشر أو غير المباشر. وتشمل تلك المنشآت ١٥ مستشفى و ٤٣ عيادة للرعاية الصحية الأولية.

٢١ - ونتيجة للهجوم، قتل ٤٠٩ ١ فلسطينيين، منهم ٢٣٧ مقاتلا و ١٧٢ ١ من غير المقاتلين. ومن بين الـ ١٧٢ الذين قتلوا من غير المقاتلين، قتل على الأقل ٣٤٢ طفلا و ١١١ امرأة. وجُرح نحو ٥٠٠٠ فلسطيني آخر، من بينهم العديد من النساء والأطفال، وأصيب العديد من الأشخاص بعاهات مستديمة. ووفقا لما ذكرته الحكومة الإسرائيلية، فقد سقط في الأراضي الإسرائيلية ما يقرب من ٨٠٠ صاروخ وقذيفة هاون أطلقت من قطاع غزة خلال العملية، مما أدى إلى مقتل أربعة مدنيين إسرائيليين وإصابة ١٨٢ آخرين بجروح. وقتل، خلال الهجوم، عشرة جنود إسرائيليين، أربعة منهم بنيران صديقة، وأصيب ٣٣٦ جنديا بجروح.

٢٢ - وقتل ما يقرب من ٤٠ فلسطينيا وجُرح عدد كبير آخر في مدارس ومركز صحي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أو على مقربة منها عندما قصفت تلك المنشآت بقذائف إسرائيلية، أو قنابل جوية أو نيران المدفعية أو قذائف الهاون. وقتل أيضا ٥ من موظفي الأونروا و ٣ من المتعاقدين معها أثناء تأدية عملهم، وجُرح ١١ موظفا و ٤ متعاقدين آخرين. ووقعت أربعة حوادث تعرضت خلالها قوافل المعونة للقصف من جانب القوات الإسرائيلية. ولحقت أضرار بـ ٥٣ مبنى على الأقل من مباني الأمم المتحدة.

٢٣ - ووفقا لبيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد دمر ٣٥٤٠ متزلا فلسطينيا وتعرض ٢٨٧٠ متزلا لأضرار شديدة خلال الهجوم على غزة. ودمرت أيضا ١٠ مدارس و ٨ دور للحضانة تدميرا كاملا، وتعرضت ٢٨٠ منشأة أخرى على الأقل لأضرار. ووفقا لما ذكرته وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، فقد قتل ١٦٤ طالبا و ١٢ من المدارس التابعة لها، وأصيب ٤٥٤ طالبا و ٥ معلمين آخرين بجروح.

٢٤ - وقد اتخذ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في ١٢ كانون الثاني/يناير القرار د-٩/١ (A/HRC/S-9/L.1)، الذي يدين العملية العسكرية الإسرائيلية ويدعو إلى الوقف الفوري للهجمات العسكرية الإسرائيلية. وقرر المجلس، في القرار نفسه، إرسال بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق إلى غزة من أجل التحقيق في كل ما وقع من انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان خلال الهجوم على غزة. وفي ٣ نيسان/أبريل، أعلن رئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير مارتن إهوغيان أوهمويي، وهو من نيجيريا، قراره بتعيين ريتشارد جولدستون رئيس هيئة الادعاء السابق في المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، لرئاسة بعثة مكونة من أربعة أعضاء لتقصي الحقائق في غزة. وزار الفريق قطاع غزة وعقد أيضا جلسات استماع علنية في جنيف في حزيران/يونيه. وقدمت البعثة تقريرها في ١٥ أيلول/سبتمبر، الذي خلصت فيه إلى وجود دلائل تشير إلى وقوع انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب إسرائيل خلال النزاع في غزة، وإلى ارتكاب إسرائيل لأعمال ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، وربما جرائم ضد الإنسانية. وخلص التقرير أيضا إلى وجود دلائل على أن جماعات مسلحة فلسطينية ارتكبت جرائم حرب، وربما جرائم ضد الإنسانية، في قصفها المتكرر لجنوب إسرائيل بالصواريخ وقذائف الهاون.

٢٥ - وفي ١١ شباط/فبراير، عين الأمين العام مجلس تحقيق تابعا لمقر الأمم المتحدة لاستعراض تسعة حوادث محددة وقعت في قطاع غزة في الفترة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وتسببت في حدوث وفيات أو إصابات داخل مباني الأمم المتحدة و/أو ألحقت أضرارا بها، أو أثناء تنفيذ عمليات الأمم المتحدة، والتحقيق في تلك الحوادث. وترأس المجلس المكون من أربعة أعضاء إيان مارتين من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وفي ١١ نيسان/أبريل، قدم المجلس تقريره إلى الأمين العام، الذي قدم إلى مجلس الأمن في ١٥ أيار/مايو موجزا للنتائج التي توصل إليها المجلس، بما في ذلك توصياته (انظر A/63/855-S/2008/250).

٢٦ - وفي ٣٠ تموز/يوليه، أصدرت حكومة إسرائيل تقريرها عن الجوانب الوقائية والقانونية للعملية، ذكرت فيه "أن إسرائيل لديها الحق في القيام بعمل عسكري ضد حماس في غزة وعليها التزام بذلك، كي توقف هجمات حماس، التي تكاد لا تنقطع، بالصواريخ ومدافع الهاون على آلاف المدنيين الإسرائيليين، وأعمالها الإرهابية الأخرى وإسرائيل عليها مسؤولية ولديها الحق بموجب القانون الدولي، كأى دولة أخرى، في حماية مدنيها من الهجمات الصاروخية المتعمدة".

٢٧ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، وبعد سلسلة من محادثات المصالحة التي جرت في القاهرة بوساطة مصرية، اتفقت فتح وحماس على العمل من أجل إنشاء حكومة وحدة، وأنشأتا خمس لجان مشتركة بشأن تشكيل حكومة انتقالية، ومسائل المصالحة، والأمن، والانتخابات، ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي الشهور اللاحقة، تواصلت الوساطة المصرية. وكان من المقرر إجراء جولة أخرى من محادثات المصالحة في نهاية تشرين الأول/أكتوبر.

٢٨ - وفي ٢ آذار/مارس، استضافت مصر في مدينة شرم الشيخ المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار غزة. ورحب ممثلو حوالي ٨٠ بلدا ومنظمة متعددة الأطراف بالخطوة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة، وتعهد المانحون بتقديم نحو ٤,٥ بلايين دولار لجهود الإغاثة الإنسانية والاقتصادية.

٢٩ - وقد تسبب هجوم إسرائيل على غزة في إحداث دمار واسع النطاق للمنازل والهياكل الأساسية والأصول المنتجة، وأدى إلى تفاقم حالة الخراب التي يشهدها قطاع غزة بالفعل من الناحية الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الحصار الذي تفرضه إسرائيل على الإقليم بأكمله عقب استيلاء حماس على السلطة فيه في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وفي آب/أغسطس، كان ما يقارب من ٧٥ في المائة من سكان غزة - أكثر من ١,١ مليون نسمة - يعانون من حالة انعدام الأمن الغذائي الناجمة عن الزيادة الكبيرة في الفقر، وتدمير الأصول الزراعية، والتضخم في أسعار المواد الغذائية الرئيسية. وهناك تحول تدريجي في النظام الغذائي الذي يتبعه سكان غزة من الأغذية المرتفعة التكلفة والغنية بالبروتين مثل الفواكه والخضر والمنتجات الحيوانية، إلى الأغذية المنخفضة التكلفة الغنية بالكربوهيدرات مثل الحبوب والسكر والزيت، وهو ما قد يؤدي إلى حالات نقص في المغذيات الدقيقة، ولا سيما لدى الأطفال والنساء الحوامل. وبالإضافة إلى ذلك، زادت نسبة العاطلين عن العمل عن ٤٠ في المائة من القوة العاملة في غزة، أي أكثر من ١٤٠ ٠٠٠ شخص. وأدت هذه الحالة المساوية إلى القيام بمحاولات خطيرة، قد تكون مميتة في بعض الأحيان، لتهديب البضائع الضرورية من خلال أنفاق حفرت تحت الحدود مع مصر. ومنذ ١٨ كانون الثاني/يناير، قتل ٤٧ فلسطينيا في حوادث مختلفة تتصل بالأنفاق.

٣٠ - وقد وضعت متابعة العلاج لمن يعانون من إصابات مركبة ومن حالات إعاقة دائمة أصيبوا بها أثناء الهجوم الإسرائيلي عبئا هائلا على النظام الصحي الذي أضعفه النقص في المرافق والمعدات والأدوية بسبب الحصار. وإضافة إلى ذلك، يضطر المرضى الذين هم بحاجة إلى علاج متخصص خارج غزة إلى الخضوع لعملية شاقة يكتنفها الغموض للحصول على التصاريح اللازمة لمغادرة غزة، مما يزيد إلى حد كبير من حالة الكرب والعنت التي يتعرضون

لها في حياتهم، ويؤدي في كثير من الأحيان إلى رفض إسرائيل طلبات السفر للعلاج ويفضي إلى عواقب وخيمة، بالنسبة للعديد من المرضى، بما في ذلك الموت في عدد من الحالات.

٣١ - وحال الخطر المفروض على استيراد مواد البناء دون تلبية ما تمس الحاجة إليه من إعادة بناء معظم المنازل وغيرها من الهياكل الأساسية التي أصابها أضرار أو تهدمت. وتعذر القيام بأية أعمال بناء جديدة في ٥٠٠ ٧ وحدة سكنية مقررة لسكان غزة الذين تتزايد أعدادهم بسرعة، وذلك بسبب عدم توفر مواد البناء في غزة. ويضطر أكثر من ٢٠ ٠٠٠ من السكان المشردين إلى مواصلة السكنى في شقق مستأجرة أو في منازل الأقارب أو في خيام تنصب قرب أنقاض منازلهم التي لحقها الضرر. ويواصل عدد قليل من الأسر العيش في مخيمات. وقد اضطرت حياة تلك الأسر المشردة، التي يكون الأطفال فيها من بين أكثر الفئات تضررا.

٣٢ - وعانى النساء والأطفال الفلسطينيون أشد المعاناة من جراء الاحتلال الإسرائيلي، ولا سيما أثناء الهجوم العسكري الذي شن على غزة وفي أعقابها. وحتى تموز/يوليه، لم تحرر إعادة بناء أو إصلاح أي من المدارس الـ ١٠ ورياض الأطفال الـ ٨ التي دمرت أثناء الهجوم على غزة، وذلك بسبب نقص مواد البناء. وكان التلاميذ، الذين فقد الآلاف منهم ذويهم، و/أو بيوتهم، لا يزالون يعانون من الصدمة النفسية والقلق، وكانوا بحاجة إلى الدعم الاجتماعي. وأفادت منظمة الصحة العالمية بأن عدم كفاية الهياكل الأساسية والافتقار إلى المعدات ونقص موظفي المستشفيات تسهم في تدهور الرعاية الصحية التي تقدمها المستشفيات للأمهات والحديثي الولادة في غزة.

٣٣ - ووفاء بالتزاماتها بخريطة الطريق، واصلت السلطة الفلسطينية جهودها الرامية إلى إعادة هيكلة قواتها الأمنية لتولي المسؤولية عن مدن الضفة الغربية، وهو ما حظي بتقدير الجهات المانحة. ومن جهة أخرى، لم يحدث أي تراجع ملحوظ في عدد الغارات التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي لاقتحام المدن الفلسطينية ولم تخف حدة عمليات الإغلاق في الضفة الغربية.

٣٤ - وتقوم القوات الإسرائيلية بصفة منتظمة بغارات واعتقالات في مدن وقرى الضفة الغربية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل ما مجموعه ٢٧ فلسطينيا، بمن فيهم أطفال، على أيدي القوات الإسرائيلية، واعتقل أزيد من ٩٠٠ ٢ في الضفة الغربية. وفي قطاع غزة، خارج سياق عملية الرصاص المسكوب، قتل حوالي ٧٠ فلسطينيا، من بينهم ٧ أطفال، على أيدي القوات الإسرائيلية. وقُتل جندي إسرائيلي واحد في دورية من جراء انفجار قنبلة قرب حدود غزة.

٣٥ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أطلقت إسرائيل سراح ٢٢٧ سجيناً فلسطينياً كبادرة على حسن النية قبل حلول عيد الأضحى الذي يحتفل به المسلمون. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، أطلق سراح الدكتور عزيز الدويك، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، بعد ثلاث سنوات من الاعتقال. وأطلق سراح عشرة من أعضاء حركة حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني يوم ٢ أيلول/سبتمبر، في حين ما زال ٢٣ آخرين قيد الاعتقال في السجن. وفي مطلع تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت إسرائيل سراح ٢٠ سجيناً فلسطينياً. ولم يحدث أي تطور فيما يتعلق بمصير حوالي ١١ ٠٠٠ من السجناء الفلسطينيين الآخرين، بمن فيهم الأطفال والنساء.

٣٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت إسرائيل نشاطها الاستيطاني غير القانوني في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. كما اضطرت السلطة القائمة بالاحتلال بعمليات هدم عديدة لمنازل الفلسطينيين وغيرها من الهياكل الأساسية، وقامت بتدمير ومصادرة أراض وممتلكات تعود لفلسطينيين بغرض توسيع المستوطنات القائمة وواصلت الاضطلاع بأعمال الحفر غير المشروعة والاستفزازية في منطقة القدس الشرقية المحتلة. وفي تقرير صدر في آذار/مارس، ذكرت منظمة إسرائيلية، هي منظمة السلام الآن، أن وزارة التعمير والإسكان الإسرائيلية تخطط لبناء ٣٠٢ ٧٣ وحدة استيطانية في الضفة الغربية، ستكون ٥ ٧٢٢ منها في القدس الشرقية. وقد تمت الموافقة على بناء ما مجموعه ١٥ ١٥٦ وحدة، بنيت منها بالفعل ٨ ٩٥٠ وحدة. ولو نفذت كل خطط الوزارة، سيزيد العدد الإجمالي الحالي للمستوطنين بنحو ٣٠٠ ٠٠٠ مستوطن. ووفقاً لتقرير صادر عن الإدارة المدنية لقوات الدفاع الإسرائيلية، يغطي النصف الأول من عام ٢٠٠٩، كان ٣٠٤ ٥٦٩ من السكان يعيشون في مستوطنات في الضفة الغربية، وهو ما يشكل زيادة بنسبة ٢,٣ في المائة منذ كانون الثاني/يناير. وهذا الرقم لا يشمل المستوطنين الإسرائيليين في القدس الشرقية الذين يفوق عددهم ١٨٠ ٠٠٠ مستوطن.

٣٧ - وفي آب/أغسطس، ذكرت منظمة السلام الآن في تقريرها نصف السنوي أن أعمال البناء داخل الكتل الاستيطانية استمرت كالعادة، على الرغم من إعلان إسرائيل أنها لم تعد توافق على أعمال بناء جديدة. وتضمنت الخطط التي تمت الموافقة عليها فيما مضى بناء أكثر من ٤٠ ٠٠٠ وحدة استيطانية لكنها لم تنفذ بعد، وشرع في بناء ٥٩٦ مبنى جديداً في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، كان ٩٦ منها تقع في مخافر أمامية.

٣٨ - وكانت الأنشطة الإسرائيلية الرامية إلى توسيع المستوطنات وطرد السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية تبعث على القلق الشديد. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أُبلغ عن اعتزام وزارة الإسكان وإدارة الأراضي في إسرائيل طرح مناقصات في عام ٢٠٠٩ لبناء ٢ ٥٠٠ وحدة استيطانية في القدس، بما في ذلك ٧٤٥ وحدة في مستوطنة راموت في القدس الشرقية. وفي ٧ آذار/مارس، تقرر هدم ٨٨ منزلاً في حي البستان في سلوان بالقدس الشرقية لإفساح المجال لبناء حديقة عامة. وفي ١٩ آذار/مارس، قال نير باركات، رئيس بلدية القدس الإسرائيلي، إنه سيمضي قدماً في خطة إزالة حي البستان الفلسطيني بأكمله في القدس الشرقية ونقل أزيد من ١ ٠٠٠ من سكانه لإفساح المجال لبناء حديقة عامة. وفي ٢٣ آذار/مارس، أذنت محكمة العدل العليا بمصادرة ٣٠ دونماً من الأراضي الفلسطينية في حي شعفاط في القدس الشرقية لتوسيع نقطة تفتيش عسكرية.

٣٩ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل، شرع في بناء حوالي ٦٠ وحدة جديدة في مستوطنة جديدة بالقدس الشرقية هي مستوطنة تاليوت الشرقية قرب حي السواهرة. ومن شأن توسيع تلك المستوطنة أن ينشئ حزاماً حول القدس الشرقية، يفصلها عن بقية الضفة الغربية. وفي ٣ أيار/مايو، أوصى إيلي ييشاي، وزير الداخلية الإسرائيلي وزعيم حزب شاس، بتوسيع مستوطنة معالي أدوميم بمساحة قدرها ١٢ ٠٠٠ دونم. ومن شأن التوسيع أن يضم ٦ ٠٠٠ وحدة جديدة في المنطقة الواقعة بين مستوطنتي معالي أدوميم وقيدار. وفي ٤ أيار/مايو، أعلن الوزير ييشاي عن خطط لتطوير منطقة سكنية يهودية في القدس هي مدينة داود. وفي ٢ حزيران/يونيه، أُفيد بأن وزير الداخلية وافق على بناء فندق جديد في القدس الشرقية، على بعد ١٠٠ متر من أسوار البلدة القديمة. وتنص الخطة على هدم سوق للجملة ومدرسة فلسطينية لرياض الأطفال.

٤٠ - وفي ٢ آب/أغسطس، عقب قرار اتخذته محكمة العدل العليا الإسرائيلية، أكرهت قوات الأمن الإسرائيلية تسع أسر فلسطينية - تضم ٥٣ لاجئاً مسجلين لدى الأونروا، منهم ٢٠ طفلاً - على إخلاء منازلها في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية، وسُلمت ممتلكاتها إلى منظمة استيطانية. وأصدر روبرت سيرى، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، بياناً يستنكر فيه تلك الأعمال، ويذكر فيه أنها منافية لأحكام اتفاقيات جنيف وللنداءات الصادرة عن المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الرباعية. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، وافق باراك، وزير الدفاع، على بناء ٤٥٥ وحدة استيطانية جديدة. وفي ٧ أيلول/سبتمبر أيضاً، أعلنت إدارة الأراضي الإسرائيلية عن مناقصات لبناء ٤٨٦ وحدة في مستوطنة "بيسغات زئيف".

٤١ - وكانت هناك زيادة كبيرة في العنف المتصل بالمستوطنين في الضفة الغربية، وأبلغ عن عدد كبير من الهجمات التي شنها مستوطنون ضد سكان القرى الفلسطينية، من قبيل إطلاق النار وإتلاف الممتلكات الفلسطينية واقتلاع الأشجار وحرق الأراضي الزراعية وغير ذلك من أشكال التخويف والمضايقة، بما في ذلك الاعتداء الجسدي. وظل غياب القدر الكافي من إنفاذ القانون الإسرائيلي، بل والتساهل إزاء عنف المستوطنين الإسرائيليين يمثلان مشكلة خطيرة. وبالإضافة إلى ذلك، قتل مستوطنان إسرائيليان، أحدهما طفل في الثالثة عشرة من عمره، في هجمات فلسطينية شنت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٢ - وتواصل إسرائيل تجاهل فتوى محكمة العدل الدولية فيما يخص بناء الجدار بصورة غير قانونية على الأراضي الفلسطينية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧. وفي تموز/يوليه، كان قد استكمل بناء حوالي ٥٨ في المائة من الجدار الذي يبلغ طوله ٧٠٩ كيلومترات. وكانت نسبة ١٠ في المائة أخرى قيد البناء، فيما كان يجري التخطيط لبناء نسبة ٣١,٥ في المائة. وعندما يكتمل بناء الجدار، فإن معظم مساره، أي نسبة حوالي ٨٥ في المائة، سيمر داخل الضفة الغربية، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها. وبلغت المساحة الإجمالية الواقعة بين الجدار وخط الهدنة لعام ١٩٤٩ (الخط الأخضر)، نسبة ٩,٥ في المائة من مساحة الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية و "المنطقة الحرام".

٤٣ - وكانت المساهمات الكبيرة المقدمة من الجهات المانحة بهدف إصلاح الاقتصاد الفلسطيني أقل كثيرا من حيث فعاليتها عما توقعته تلك الجهات، ويعزى ذلك جزئيا إلى أن تلك المساهمات جرى صرفها للتخفيف من وطأة الضرر الاقتصادي الناجم عن القيود الإسرائيلية المفروضة على التجارة الفلسطينية وتنقل الفلسطينيين، بدلا من صرفها على مشاريع إنمائية. وفي آب/أغسطس، كان هناك ٦١٩ عائقا للتنقل بسبب إغلاق الطرق. وفي أيلول/سبتمبر، أعلنت إسرائيل التزامها بإزالة ١٠٠ عائق في الضفة الغربية.

٤٤ - وأفاد البنك الدولي في نيسان/أبريل بأن كميات المياه المسحوبة لكل فرد من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية في تراجع؛ وأن هناك نقص حقيقي في المياه. ويبلغ نصيب الفرد من كميات المياه المسحوبة بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي ربع نصيب الفرد من المياه المتوفرة للإسرائيليين، وانخفضت على مدى العقد الأخير. ولم يحرز تقدم يذكر بشأن جمع مياه الفضلات ومعالجتها، مما تترتب عليه آثار نتائج بيئية وخيمة. ولا توجد محطات لمعالجة مياه الفضلات سوى في أربع بلدات، وهي تنتج نفايات سائلة ذات نوعية رديئة، وليست هناك أي خطط أو نظام لإعادة استعمال النفايات السائلة. كما تصرف المستوطنات مياه المجاري غير المعالجة في البيئة.

٤٥ - وحتى آب/أغسطس، لم يكن حوالي ١٠ ٠٠٠ من السكان في شمال غزة يحصلون على مياه جارية بسبب عدم توفر مواد البناء اللازمة لصيانة الهياكل الأساسية لمياه الفضلات وتحديثها. ونتيجة لذلك، يجري يوميا تصريف ٨٠ مليون لتر من مياه المجاري غير المعالجة أو المعالجة جزئيا في البيئة. ويؤدي ذلك إلى زيادة تلوث البحر والمياه الجوفية، وهو ما تنجم عنه شواغل صحية خطيرة. ونسبة ٥-١٠ في المائة فقط من المياه المستخرجة من مجتمع المياه الجوفية في غزة تستوفي معايير السلامة لمنظمة الصحة العالمية. وأفاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا بأن إمدادات المياه الجوفية، التي يعتمد عليها نحو ١,٥ مليون فلسطيني للزراعة ومياه الشرب، معرضة لخطر الانهيار نتيجة لسنوات من الاستعمال المفرط للمياه ومن تلوثها الذي تفاقم بسبب الهجوم الإسرائيلي الأخير. كما أفاد البرنامج بزيادة الملوحة من جراء تسرب المياه المالحة بسبب الإفراط في استخراج المياه الجوفية، فضلا عن التلوث الناتج عن مياه المجاري والصرف الزراعي. وبلغ التلوث مستويات أصبح معها الأطفال الرضع في قطاع غزة معرضين لخطر التسمم بالنترات.

٤٦ - وأثناء الهجوم الإسرائيلي على غزة، أضحى الدور الذي تضطلع به الأونروا في تقديم المساعدة للاجئين ودعم تقديم الخدمات البالغة الأهمية لغير اللاجئين أكثر حيوية. وظل أكثر من ٣ ٣٠٠ من موظفي الأونروا يؤدون أعمالهم فعلا طيلة فترة الحرب، لكفالة توفير الرعاية الصحية الأساسية والإغاثة في حالات الطوارئ. إضافة إلى ذلك، جرى إيواء أكثر من ٥٠ ٠٠٠ شخص في ٥٠ مدرسة تابعة للأونروا في أنحاء غزة، حيث تلقوا الغذاء والماء والأغطية والحشايا ومجموعات لوازم النظافة الصحية والرعاية الطبية من موظفي الوكالة ومن المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. وقدمت الأونروا أيضا الدعم اللوجستي والمادي لوزارة الصحة وللمقدمي خدمات المرافق العامة في غزة.

٤٧ - وبعد وقف الأعمال العدائية، توسعت الأونروا في برامجها للطوارئ لتلبية الاحتياجات الجديدة والناشئة. وأتاح سخاء التمويل المقدم من الجهات المانحة للوكالة إمكانية الاستجابة بفعالية لاحتياجات الطوارئ، وإن كانت جهود التعافي وإعادة الإعمار قد تعثرت بسبب استمرار حصار غزة، وهو ما تسبب في حدوث تدهور اجتماعي واقتصادي غير مسبوق.

٤٨ - وفي الوقت الذي يحتفل فيه المجتمع الدولي بالذكرى السنوية الستين لتأسيس الأونروا، تكرر اللجنة الإعراب عن تقديرها الخالص لما تضطلع به الأونروا أثناء اندلاع الأعمال العدائية من أعمال يومية بالغة الأهمية وتسم بالشجاعة.

٤٩ - كما استجاب برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدمار الذي ألحقته الهجمات العسكرية الإسرائيلية بقطاع غزة، وذلك بتقديم مساعدات غذائية ونقدية للضحايا وقيادة فريق الإنعاش المبكر الذي يتألف من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في صياغة مشاريع للتخفيف من المعاناة على الرغم من الحصار المفروض على غزة.

٥٠ - وفي الضفة الغربية، أكمل برنامج المساعدة بناء العشرات كم المباني العامة، بما فيها المحاكم والمدارس والمستوصفات، وتعاون مع السلطة الفلسطينية لتحسين إدارتها. كما ركز البرنامج على تحسين إدارة المياه والبيئة، وعلى تشجيع مباشرة الأعمال الحرة في أكثر قطاعات المجتمع الفلسطيني فقرا.

٥١ - وواصلت اللجنة الإعراب عن تقديرها للأعمال التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولاحظت أن النداء الموحد لعام ٢٠٠٩ يركز على تقديم المساعدة الإنسانية، وتوفير مزيد من الحماية للمدنيين، وتعزيز رصد الأوضاع الإنسانية وإعداد تقارير عنها، وتعزيز هياكل المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة.

الفصل الخامس

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦/٦٣

٥٢ - استمرت اللجنة، سعيا منها إلى تنفيذ ولايتها، في تعبئة المجتمع الدولي من أجل دعم الشعب الفلسطيني، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات، على النحو المبين أدناه.

١ - الإجراءات المتخذة في الجمعية العامة ومجلس الأمن

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة

٥٣ - استؤنفت في ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة بشأن "الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة" لمناقشة العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة، وأدلى خلالها رئيس اللجنة، بول بادجي، ببيان بالنيابة عن اللجنة. وعقب مناقشات استمرت يومين، اتخذت الدورة الاستثنائية القرار دإط-١٠/١٨، الذي طالبت فيه كافة الأطراف بأن تقوم، بالتعاون مع مجلس الأمن، ببذل جميع الجهود لكفالة الامتثال التام والعاجل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) (A/ES-10/PV.32 و 33 و 34 و 35 و 36).

جلسات مجلس الأمن

٥٤ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل مجلس الأمن رصد الحالة على الأرض والجهود المبذولة لتنفيذ خريطة الطريق. وعقد المجلس جلسات إحاطة شهرية طوال السنة في إطار البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين".

٥٥ - وعقب الإحاطة الشهرية التي قدمت في جلسة المجلس ٦٠٤٩، المعقودة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، جرت مناقشة مفتوحة، أدلى أثناءها رئيس اللجنة ببيان (S/PV.6049).

٥٦ - وعقد المجلس جلسته ٦٠٦١ في ٦ كانون الثاني/يناير لمناقشة الأزمة في قطاع غزة. وأدلى محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، ببيان، وشارك ١٤ وزيرا للخارجية في بداية المناقشات. وأدلى رئيس اللجنة ببيان خلال الجلسة التي استؤنفت في ٧ كانون الثاني/يناير (Resumption 1 و S/PV.6061). وفي اليوم التالي، ٨ كانون الثاني/يناير، عقد مجلس الأمن

جلسته ٦٠٦٣ التي اتخذ فيها القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي دعا فيه إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل، وأشار فيه أيضا إلى أهمية مبادرة السلام العربية.

٥٧ - وفي الجلسة ٦١٠٠ للمجلس، المعقودة في ٢٥ آذار/مارس، أعقب الإحاطة الشهرية مناقشة مفتوحة، أدلى أثناءها رئيس اللجنة ببيان (S/PV.6100).

٢ - الإجراءات التي اتخذها مكتب اللجنة

٥٨ - في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أصدر مكتب اللجنة بيانا بشأن الحالة الإنسانية في قطاع غزة (GA/PAL/1100).

٥٩ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أصدر مكتب اللجنة بيانا بشأن ما تقوم به إسرائيل من هجمات عسكرية مميتة وتدمير في قطاع غزة (GA/PAL/1109).

٦٠ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أصدر مكتب اللجنة بيانا بشأن تصاعد العنف في قطاع غزة (GA/PAL/1110).

٦١ - واعتمدت اللجنة، في جلستها ٣١٦، المعقودة في ١٩ أيار/مايو، بيانا أعربت فيه عن قلقها البالغ إزاء السياسات والتدابير الإسرائيلية الاستفزازية وغير القانونية في القدس الشرقية المحتلة (A/63/861-S/2009/265).

٦٢ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر، عقد مكتب اللجنة اجتماعا مع الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية ناقشا فيه برنامج أنشطة اللجنة وآخر التطورات السياسية.

٦٣ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مكتب اللجنة بيانا بشأن الحالة في القدس الشرقية المحتلة (GA/PAL/1137).

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٦/٦٣ و ٢٧/٦٣

١ - برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

٦٤ - واصلت اللجنة، عن طريق برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية، توعية المجتمع الدولي بمختلف جوانب قضية فلسطين، وتعبئة الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني وتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية.

٦٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، جرى تنظيم المناسبات الدولية التالية تحت رعاية اللجنة:

(أ) اجتماع الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سانتياغو، ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛

(ب) منتدى الأمم المتحدة العام لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سانتياغو، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛

(ج) حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، القاهرة، ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠٠٩؛

(د) اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، نيقوسيا، ٦ و ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩؛

(هـ) مشاورات وفد اللجنة مع البرلمانين وسائر الخبراء المشاركين في اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، نيقوسيا، ٨ أيار/مايو ٢٠٠٩؛

(و) اجتماع الأمم المتحدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن قضية فلسطين، جاكارتا، ٨ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛

(ز) منتدى الأمم المتحدة العام لدعم الشعب الفلسطيني، جاكارتا، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛

(ح) اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين، مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩؛

(ط) مشاورات وفد اللجنة مع منظمات المجتمع المدني، مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ٢٤ تموز/يوليه.

٦٦ - وحضر المناسبات المذكورة أعلاه ممثلون عن الحكومات وفلسطين والمنظمات الحكومية الدولية وكيانات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن ممثلين للمجتمع المدني ووسائل الإعلام. وصدرت تقارير الاجتماعات في شكل منشورات لشعبة حقوق الفلسطينيين، وأصبحت متاحة من خلال موقع "قضية فلسطين" الشبكي الذي تتعده الشعبة.

٦٧ - وعلى هامش اجتماع الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، المعقود في سانتياغو، استقبلت رئيسة شيلي، ميشيل

باشلي خيريا، وفد اللجنة. كما أجرى الوفد مشاورات مع وزير الخارجية، أليخاندر فوكسلي ريوسيكو.

٦٨ - وأثناء الحلقة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني المعقودة في القاهرة، التقى وفد اللجنة في مجلس الشعب المصري بالدكتور عبد الأحد جمال الدين، زعيم الأغلبية في المجلس. وفي لقاءين منفصلين، اجتمع الوفد بأعضاء لجنة الشؤون الخارجية ووزير الشؤون القانونية والبرلمانية في مصر، مفيد محمود شهاب. وأجرى وفد اللجنة أيضا مشاورات مع سوزان مبارك، رئيسة جمعية الهلال الأحمر المصرية وسيدة مصر الأولى. كما زار مستشفى فلسطين الذي تديره جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية وزار عددا من الفلسطينيين ممن كانوا ضحايا الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة.

٦٩ - واستقبل ديميتريس كريستوفياس، رئيس قبرص، وفد اللجنة خلال إقامته في نيقوسيا في إطار اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني. كما اجتمع الوفد على انفراد بماريوس غارويان، رئيس مجلس النواب وأفيروف نيوفيتو، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في برلمان قبرص.

٧٠ - وفي جاكرتا، استقبل نائب وزير خارجية إندونيسيا، تريونو ويو، وفد اللجنة على هامش اجتماع الأمم المتحدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن قضية فلسطين. كما التقى الوفد بأغونغ لأكسونو، رئيس مجلس النواب في إندونيسيا.

٧١ - واغتنم وفد اللجنة المشارك في اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين، المعقود في مكتب الأمم المتحدة بجنيف، فرصة إقامته في جنيف لعقد اجتماعات ومشاورات مع بول سيجير، رئيس مديرية القانون الدولي العام التابعة لإدارة الشؤون الخارجية في سويسرا؛ وأندريز ب. جونسون، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي؛ ورودي سالي، رئيس الجمعية البرلمانية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط؛ وبريجيت ترويون - بورغيا، نائبة مدير إدارة القانون الدولي والتعاون الدولي، التابعة للجنة الصليب الأحمر الدولية؛ وبيكيلي جيليتا، الأمين العام للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ ونافانيثيم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

٢ - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية

٧٢ - واصلت اللجنة طوال العام تعاونها مع الاتحاد الأفريقي، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وأعربت اللجنة عن بالغ تقديرها للمشاركة النشطة لممثلي تلك

المنظمات في مختلف الاجتماعات التي عُقدت تحت رعايتها. والتقى وفد اللجنة، خلال إقامته في القاهرة، بعمر وموسى، الأمين العام للجامعة الدول العربية.

٧٣ - وواصلت اللجنة أيضا تعاونها بشأن قضية فلسطين مع رئاسة الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية. وأعربت عن تقديرها لإسهام متحدث خبير من الاتحاد الأوروبي في مداولات حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، التي عُقدت في القاهرة. والتقى مكتب اللجنة في ١٠ أيلول/سبتمبر بالمثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة بصفته ممثلاً لرئاسة الاتحاد الأوروبي.

٣ - التعاون مع المجتمع المدني

منظمات المجتمع المدني

٧٤ - واصلت اللجنة تعاونها مع منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم. وشارك ممثلو المجتمع المدني في جميع الاجتماعات التي نُظمت تحت رعاية اللجنة، بما فيها الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وأتاحت هذه الاجتماعات فرصة لممثلي المجتمع المدني لمناقشة الحالة على الأرض وبرامجهم الرامية إلى دعم الشعب الفلسطيني ولتحسين تنسيق أنشطتهم. وأعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني، وشجعتها على مواصلة إسهامها في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل يقوم على إنشاء دولتين.

٧٥ - وقامت اللجنة بمواصلة وتطوير اتصالاتها مع آليات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية التي تتعاون معها، بالإضافة إلى اتصالاتها القائمة مع عدد كبير منفرادى المنظمات. وأثناء اجتماع المشاورات مع منظمات المجتمع المدني المعقود في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في تموز/يوليه ٢٠٠٩، ركزت المداولات على الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لإقناع حكوماتها، في إطار علاقاتها مع إسرائيل والفلسطينيين، بالوفاء بالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي، وكفالة احترام اتفاقيات جنيف، وتقديم الدعم للعمل الذي تضطلع به هذه اللجنة. والتقى رئيس اللجنة، خلال السنة الماضية، بممثلي منظمات المجتمع المدني في نيويورك وكذلك في إطار الاجتماعات المنظمة برعاية اللجنة خارج المقر.

٧٦ - وقامت شعبة حقوق الفلسطينيين بتعهد صفحة على الموقع الشبكي لـ "قضية فلسطين" بعنوان شبكة منظمات المجتمع المدني المعنية بقضية فلسطين (<http://www.un.org/depts/dpa/ngo>) كأداة لتبادل المعلومات وللتعاون بين المجتمع المدني واللجنة.

البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية

٧٧ - واصلت اللجنة إيلاء أهمية كبيرة لتطوير اتصالاتها مع البرلمانات الوطنية والإقليمية ومنظماتها. وقد أعطى اجتماعها المعقود في نيقوسيا في إطار موضوع "الأعمال المضطلع بها من قبل البرلمانيين الأوروبيين والعرب وغيرهم ومنظماتهم الجامعة من أجل السلام الإسرائيلي - الفلسطيني" زخماً جديداً لجهود التعاون وحفز البرلمانيين وسائر الخبراء المشاركين من أوروبا وأمريكا الشمالية والمنطقة العربية على العمل مع الأمم المتحدة واللجنة للوصول إلى حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يقوم على إنشاء دولتين. وعلى هامش الاجتماعات الدولية، عقد وفد اللجنة اجتماعات في القاهرة ونيقوسيا وجاكرتا وجنيف ونيويورك مع مسؤولين من البرلمان الوطني في كل منها، وكذلك مع الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف، والبرلمان الأوروبي، والجمعية البرلمانية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

٧٨ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، عقد مكتب اللجنة في نيويورك اجتماعاً مع وفد الجمعية البرلمانية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بقيادة رئيسها رودى ساليس.

٤ - البحوث والرصد والمنشورات

٧٩ - قامت الشعبة بأنشطة في مجالي البحوث والرصد، وردّت على طلبات الحصول على المعلومات والإحاطات بشأن قضية فلسطين. كما أعدت الشعبة، بتوجيه من اللجنة، التي كررت تأكيدها على أهمية برنامج البحوث والرصد والمنشورات، المنشورات الواردة أدناه من أجل تعميمها بوسائل منها الإنترنت:

(أ) نشرة شهرية عن الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين؛

(ب) تقرير شهري عن الأحداث المتعلقة بقضية فلسطين حسب تسلسلها الزمني، مستمد من تقارير وسائط الإعلام وغيرها من المصادر؛

(ج) تقارير عن الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تنظم تحت رعاية اللجنة؛

(د) نشرات خاصة ومذكرات إعلامية عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛

(هـ) تقارير دورية تُستعرض فيها التطورات المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط؛

(و) تجميع سنوي لقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بقضية فلسطين.

٥ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٨٠ - عملا بالولايات السنوية المتتالية التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة، واصلت شعبة حقوق الفلسطينيين، بالتعاون مع الخدمات التقنية وخدمات المكتبة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، إدارة وصيانة وتوسيع وتطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين وموقع "قضية فلسطين" الشبكي الموجود على صفحة الاستقبال الخاصة بموقع الأمم المتحدة تحت عنوان "السلم والأمن". وشملت تلك العمليات الصيانة والتحسين المستمرين للمكونات التقنية للنظام لكفالة وجوده من غير انقطاع على الإنترنت، كما شملت توسيع مجموعة الوثائق بحيث تضم الوثائق الحديثة والقديمة ذات الصلة بالموضوع. وإضافة إلى ذلك، استمر اتخاذ خطوات لتحسين سهولة استعمال النظام وزيادة فائدته (<http://unispal.un.org>)، بما في ذلك إدراج محتوى إضافي متعدد الوسائط والتغذية باستعمال صيغة التجميع المبسط فعلا (RSS feeds) من أجل تنبيه المستعملين إلى المواد المنشورة حديثا. وواصلت الشعبة العمل على إعادة تصميم موقع "قضية فلسطين" الشبكي، وأجرت دراسة استقصائية على الإنترنت لمستخدمي الموقع الشبكي، استُعملت نتائجها لتحديد السبل التي يمكن بها مواصلة تحسين النظام.

٦ - برنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية

٨١ - شارك موظفان من وزارة خارجية السلطة الفلسطينية في برنامج تدريبي نظمته الشعبة في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بالتزامن مع الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. وقام المتدربان بالاطلاع على جوانب شتى من عمل الأمانة العامة وغيرها من الأجهزة، وأجريا بحثا تتعلق بمواضيع محددة.

٧ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٨٢ - جرى الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في مقر الأمم المتحدة وفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف وفي مكتب الأمم المتحدة في فيينا في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وبمناسبة الاحتفال بهذا اليوم في المقر، نظمت البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة، برعاية اللجنة، معرضا ثقافيا تحت عنوان "الشعب الفلسطيني: ٦٠ عاما من النضال والأمل المتواصل"، بالإضافة إلى اجتماع استثنائي عقدته اللجنة وأنشطة أخرى. ولاحظت اللجنة مع التقدير أن مراكز الأمم المتحدة للإعلام

وهيئات أخرى في مدن عديدة في شتى أنحاء العالم قد احتفلت أيضا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وترد تفاصيل الاحتفال في النشرة الخاصة التي تصدرها الشعبة.

٨٣ - وقررت اللجنة، عند إقرار برنامج عملها، تنظيم احتفال مشابه باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في عام ٢٠٠٩.

الفصل السادس

الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٨/٦٣

٨٤ - واصلت إدارة شؤون الإعلام، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٨/٦٣، تنفيذ برنامجها الإعلامي الخاص المتعلق بقضية فلسطين من أجل توعية المجتمع الدولي بهذه القضية، وكذلك بالحالة في الشرق الأوسط بحيث يشكل ذلك إسهاما فعالا في تهيئة مناخ يساعد على الحوار ويدعم عملية السلام.

٨٥ - وقد جرى تناول قضية فلسطين بانتظام في برامج إذاعة الأمم المتحدة التي تُذاع باللغات الرسمية الست. وقد جرى بث المقابلات والإحاطات الصحفية وجلسات الجمعية العامة ومجلس الأمن في البرامج، وجرى نشرها على موقع إذاعة الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت. وقد احتلت تغطية المؤتمر الدولي الذي نظمته اللجنة في جنيف مكانا بارزا في برامج وحدة اللغة العربية.

٨٦ - وفي مركز أنباء الأمم المتحدة، وهو بوابة إخبارية لموقع الأمم المتحدة الشبكي، جرى بصورة منتظمة تسليط الضوء على المسائل المتعلقة بقضية فلسطين باللغات الرسمية الست.

٨٧ - وقد نظمت الإدارة برنامجا تدريبيا لـ ١٠ من شباب الصحفيين الفلسطينيين في المقر وفي واشنطن العاصمة وفي جنيف في الفترة من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وهذا البرنامج، الرامي إلى تعزيز قدرة المشاركين كمتخصصين في وسائل الإعلام المطبوعة، تضمن تدريباً في مجال الإنترنت من أجل تحسين مهاراتهم في مجال تعهد المواقع الشبكية باللغة العربية والعثور على المعلومات باللغة العربية في الموقع الشبكي للأمم المتحدة.

٨٨ - ونظمت الإدارة حلقتين دراسيتين دوليتين لوسائل الإعلام عن موضوع السلام في الشرق الأوسط. وقد نُظمت الحلقة الدراسية التي عُقدت في عام ٢٠٠٨ بالتعاون مع الوزارة الاتحادية للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا، وذلك في فيينا في ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. أما حلقة عام ٢٠٠٩، فقد نُظمت بالتعاون مع وزارة العلاقات الخارجية للبرازيل في ريو دي جانيرو في ٢٧ و ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وقد شارك في كل من الحلقتين الدراسيتين عدة صحفيين وخبراء من المنطقة التي عُقدت فيها الحلقة، وكان ضمن المشاركين فلسطينيون وإسرائيليون. وأُصدرت بيانات صحفية عن وقائع الحلقتين الدراسيتين.

٨٩ - ووزعت وحدة استفسارات الجمهور على الزوار أكثر من ١٠٠٠ نسخة من المنشور المعنون قضية فلسطين والأمم المتحدة باللغات الرسمية الست.

- ٩٠ - وأنتجت نسخة مصغرة من المعرض المعنون "قضية فلسطين والأمم المتحدة" بالإسبانية والإنكليزية والعربية. وعُرضت النسختان الإسبانية والإنكليزية في اجتماعين عقدا تحت رعاية اللجنة في سانتياغو وجاكرتا على التوالي.
- ٩١ - وواصلت مكتبة داغ همرشولد رقمنة الوثائق لغرض ضمها إلى مجموعة وثائق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين.
- ٩٢ - ونظمت الإدارة عددا من الإحاطات التي قدمتها الأونروا وإدارة الشؤون السياسية بشأن قضية الشرق الأوسط.
- ٩٣ - وواصلت شبكة مراكز ودوائر ومكاتب الأمم المتحدة للإعلام نشر معلومات عن قضية فلسطين وتنظيم أنشطة خاصة للتوعية. وروجت مراكز الإعلام بصورة نشطة للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر)، ووزعت على نطاق واسع رسائل الأمين العام باللغات الرسمية وبعض اللغات غير الرسمية، ومنها الألمانية والإيطالية والبرتغالية والتركية والفارسية واليابانية واليونانية ولغات الشمال الأوروبي.

الفصل السابع

استنتاجات اللجنة وتوصياتها

٩٤ - أعربت اللجنة مرارا على مدى الفترة المشمولة بالتقرير عن قلقها البالغ إزاء استمرار تدهور الأحوال في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وانحيار العملية السياسية. وأدانت العدوان العسكري الذي شنته القوات المسلحة الإسرائيلية على قطاع غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. كما نددت بإطلاق المقاتلين الفلسطينيين الصواريخ وقذائف الهاون من قطاع غزة. وهي تشعر بالانزعاج من استمرار الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة الذي يحول دون القيام بأي أنشطة لإعادة الإعمار وبمنع وصول المساعدات الإنسانية بصورة مستمرة وتسبب فيما يقرب من انهيار الاقتصاد وتفكك النسيج الاجتماعي في غزة. وقد بقيت اللجنة على موقفها الثابت المعارض لاستمرار بناء المستوطنات بصورة غير قانونية في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية. وأثار جزعها بشكل خاص الوضع في القدس الشرقية المحتلة، وهدم المنازل وطرد المواطنين الفلسطينيين، والممارسات المتطرفة التي يقوم بها المستوطنون، والمخاطر التي تتعرض لها الأماكن المقدسة والتراث التاريخي.

٩٥ - وقد شعرت اللجنة بانزعاج شديد بسبب الاحتياح العسكري الإسرائيلي لغزة الذي صاحبه استهتار فجع بحياة المدنيين. فبعد أن تسببت في سقوط الآلاف من الضحايا في أوساط السكان المدنيين والتدمير الواسع النطاق لمنازل الفلسطينيين وممتلكاتهم وبنيتهم التحتية، استأنفت إسرائيل حصارها الخانق لقطاع غزة. وتدعو اللجنة إلى رفع الحصار على الفور. وهي تذكر إسرائيل بأن السلطة القائمة بالاحتلال يقع عليها التزام، بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، بحماية السكان المدنيين الواقعين تحت احتلالها، وأن تكون تصرفاتها في إطار القانون الدولي. وتناشد اللجنة جميع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة الوفاء بالتزاماتها وفقا للمادة ١ المشتركة، التي تفرض عليها احترام وكفالة احترام الاتفاقية في جميع الظروف. وترى اللجنة أن احترام اتفاقيات جنيف، بعد مضي ٦٠ عاما على دخولها حيز النفاذ، كثيرا ما لا يفي بالغرض، مما ينتج عنه تعرض ضحايا الأعمال العدائية من المدنيين لآثار وخيمة. وعلى المجتمع الدولي أن ينظر في تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي من خلال إنشاء آليات مناسبة لرصد الامتثال. وتوصي اللجنة بأن تتخذ الأطراف المتعاقدة السامية، فرادى أو مجتمعة، ما تراه ملائما من تدابير لكفالة احترام الاتفاقية، بما في ذلك من خلال عقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية لتناول موضوع احترام الاتفاقية وكفالة احترامها في جميع الظروف. وستبقي اللجنة هذه المسألة قيد نظرها، وهي على استعداد للعمل مع

الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والبرلمانيين والمجتمع المدني ووسائل الإعلام بهدف العمل على تحسين فهم أهمية هذه المسألة فيما يتصل بقضية فلسطين.

٩٦ - وقد أحاطت اللجنة علماً بأن مختلف التحقيقات التي أجريت بخصوص الحرب في غزة خلصت إلى أنه قد تم ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، وربما جرائم حرب. وأشادت اللجنة بهذه البعثات وعقدت اجتماعاً دولياً خاصاً لدراسة النتائج التي توصلت إليها. وفي الوقت نفسه، شعرت اللجنة بالقلق لإنكار إسرائيل، بصورة شبه تامة، خرقها للقواعد التي تحكم السلوك أثناء الحرب، وأعربت اللجنة عن استيائها لعدم تعاون إسرائيل مع بعض اللجان. وأكدت التحقيقات أنه قد تم استخدام أسلحة غير مشروعة وقوة مفرطة لا تتناسب وأي تهديد قد يكون الجيش قد تعرض له في المناطق المكتظة بالسكان. وترى اللجنة أنه يجب تقديم مرتكبي الجرائم الخطيرة من كلا الجانبين إلى العدالة ومحاسبتهم على أفعالهم. ويجب تنفيذ التوصيات الواردة في مختلف التقارير. وتحث اللجنة المنظمات الحكومية الدولية على العمل وفقاً لما هو لديها بالفعل من مبادئ توجيهية بخصوص تعزيز الامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتوصي أيضاً بأن يقوم البرلمانيون بتضمين تشريعاتهم الوطنية قوانين تتيح إمكانية محاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، وتوصي بأن تعمل المنظمات البرلمانية الدولية على تعزيز قبول المعايير العالمية في ذلك الصدد.

٩٧ - وتشعر اللجنة بقلق بالغ إزاء استمرار إسرائيل في ممارسة نشاطها الاستيطاني. وهي تكرر التأكيد على أن وجود المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، هو أمر غير قانوني بموجب القانون الدولي. وهي تطالب إسرائيل بالوقف الفوري لنشاطها الاستيطاني، بما في ذلك أعمال البناء المتصلة بما يسمى ”النمو الطبيعي“، وإلى إزالة المواقع الاستيطانية المتقدمة. وترحب اللجنة باستمرار تركيز المجتمع الدولي على ما لسياسات إسرائيل الاستيطانية من آثار ضارة تنتقص من إمكانية التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين، وهي تدعو إلى اتخاذ إجراءات جادة في ذلك الصدد.

٩٨ - كما أن اللجنة تشعر بالانزعاج الشديد لتسارع إجراءات فرض الأمر الواقع في القدس الشرقية، بما في ذلك البيانات السياسية التي صدرت مؤخراً، والتدابير غير القانونية التي تتخذها حكومة إسرائيل من جانب واحد. وهي تكرر التأكيد على أن القدس الشرقية جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن التوصل إلى حل تفاوضي لمسألة القدس، استناداً إلى القانون الدولي، هو أمر ضروري تماماً لتسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني وأمر حاسم الأهمية لتحقيق السلام الدائم في المنطقة بأسرها. وقد خلصت اللجنة إلى أن هذه الشواغل

تشاطرها على نطاق واسع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب البرلمانيين.

٩٩ - وتندد اللجنة بالاستمرار في بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وبعد مضي خمس سنوات على إصدار محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ فتواها التاريخية التي أكدت عدم شرعية بناء الجدار على الأرض الفلسطينية، ما زال قرار المحكمة هذا دون استجابة. وتشدد اللجنة على أنه، استنادا إلى هذه الفتوى، لا يجوز لإسرائيل أو لأي حكومة أخرى أن تعتبر الجدار حدودا سياسية دائمة تتحدد على ضوئها مسبقا نتيجة مفاوضات الوضع النهائي. وتوصي اللجنة بأن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات أكثر تصميمًا للطعن في وجود الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويتعين أيضا على المجتمع الدولي أن يطالب بإزالة المئات من نقاط التفتيش وغيرها من الحواجز التي تخنق الحياة الاقتصادية في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

١٠٠ - وتلاحظ اللجنة أنه نتيجة لهذه التطورات السلبية ولا استمرار الاحتلال الإسرائيلي، لم يحرز أي تقدم في أعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. فتقرير المصير والاستقلال والسيادة ما زالت أموراً بعيدة المنال بالنسبة للشعب الفلسطيني، وكذلك حق أكثر من ٤,٦ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين في العودة على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وتؤيد اللجنة تماما توافق الآراء الدولي على أن الحل العملي الوحيد الذي يمكن أن يفضي إلى تسوية النزاع وإلى ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف هو إنشاء دولة فلسطينية في الأرض التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

١٠١ - ولتحقيق تلك الغاية، تدعو اللجنة إلى استئناف مفاوضات الوضع النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين. وهذا يتطلب التزاما حقيقيا من الحكومة الإسرائيلية بحل الدولتين، مدعوما بتحسين ملموس في الوضع على الأرض، وذلك، أولا وقبل كل شيء، بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية. ويمثل استمرار دعم المجتمع الدولي أمرا حاسم الأهمية لإحراز تقدم في المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية بشأن جميع القضايا الرئيسية. وستدعم اللجنة، بناء على ذلك، جميع مبادرات السلام التي يكون هدفها الرئيسي التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين.

١٠٢ - وإذ يساور اللجنة القلق من أن الانقسامات بين الفصائل الفلسطينية تؤثر تأثيرا عميقا في مصالح الشعب الفلسطيني الوطنية المشروعة وطموحاته لإقامة دولته والعيش في سلام، فإنها تدعو الجميع إلى بذل جهود نشطة للمساعدة على التوفيق بين مواقف الفصائل

استنادا إلى التوافق السائد في الآراء على وجوب التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين، مما يفضي إلى ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

١٠٣ - وستواصل اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين، من خلال الأنشطة الموكلة إليهما، الإسهام في إيجاد حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وستقومان كذلك بتوليد مزيد من الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وللتسوية السلمية للنزاع. وفي هذا الصدد، تشدد اللجنة على أهمية ما تقدمه الشعبة من إسهام مفيد وبناء دعما لولايتها الهادفة إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف. وهي تلاحظ مع الارتياح ما يلي: (أ) مستوى الحوار والمشاركة والدعم من جانب المجتمع الدولي في سبيل تحقيق أهداف برامجها فيما يتصل، على سبيل المثال، بالمشاركة في الاجتماعات المعقودة واستخدام المواد الإعلامية المطبوعة والإلكترونية والمواد التي توفرها الشعبة؛ (ب) استمرار مشاركة منظمات المجتمع المدني في دعم الجهود التي تبذلها اللجنة والأمم المتحدة في سبيل الوصول إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين، (ج) زيادة الوعي الدولي بسياسات الأمم المتحدة وأنشطتها بشأن قضية فلسطين، على النحو المشار إليه في عدد متزايد من الوثائق والمواد الإعلامية ذات الصلة بالقضية التي يطلع عليها المستخدمون على مستوى العالم من خلال المواقع الشبكية التي تتعدها الشعبة. وترى اللجنة أيضا أن برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية الذي تنفذه الشعبة قد أثبت فائدته على مر السنين، فهو يسهم بشكل مباشر في الجهود الفلسطينية لبناء القدرات. وتوصي اللجنة بقوة بمواصلة الاضطلاع بهذا النشاط الهام الذي هو جزء من الولاية، وبتعزيزه حيثما أمكن.

١٠٤ - وترى اللجنة أن برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية الذي تنفذه الشعبة يسهم في تركيز اهتمام الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والجمهور عموما على مدى إلحاح ضرورة التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين وحشد المساعدات للشعب الفلسطيني. وتعتزم اللجنة، من خلال برنامج اجتماعاتها الدولية لعام ٢٠١٠، مواصلة العمل على إيجاد دعم واسع النطاق للحل السلمي للنزاع، استنادا إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومن منطلق ما لقضية القدس من أهمية بالنسبة لجمال الجهود الرامية إلى حل قضية فلسطين، ستقوم اللجنة، بالتعاون مع الشركاء في المنظمات البرلمانية الدولية، بعقد اجتماع دولي بشأن قضية القدس. وستواصل اللجنة إشراك الحكومات والبرلمانيين والمجتمع المدني لحشد الدعم من أجل التوصل إلى حل عادل للنزاع. وستقوم، بمساعدة كيانات الأمم المتحدة

الموجودة في الساحة، بالاتصال بأشد الناس تضرراً من الوضع الراهن، وهم اللاجئون الفلسطينيون الذين يعيشون تحت الاحتلال، وكذلك مع أفراد من الجمهور الإسرائيلي، لإشراكهم في البحث عن حلول، ولتشجيع الحوار وإقامة مشاريع مشتركة، ولكسب تأييدهم لتسوية يتم التوصل إليها بالتفاوض بين قادتهم وبدعم المجتمع الدولي. وتود اللجنة أن تسهم في الجهود الرامية إلى وضع حد لما يحدث على كلا الجانبين من تحريض، وأن توفر منتدى لسماع مختلف وجهات النظر والتوفيق بينها، وأن تقوم، بمساعدة المجتمع المدني، بالترويج لثقافة السلام على أرض الواقع. وسوف تولي اهتماماً خاصاً لتمكين المرأة والمنظمات النسائية في هذه العملية.

١٠٥ - وتشيد اللجنة بمنظمات المجتمع المدني لما تقدمه من دعم للشعب الفلسطيني. وتشثي على ما يضطلع به نشطاء عديدون، منهم برلمانيون، من أعمال تتسم بالشجاعة على صعيد الدعوة، حيث يشاركون في مظاهرات التنديد بالجدار، ويقدمون المساعدة لقطاع غزة، وبيقون أهالي دوائرهم على علم بالواقع المر للعيش تحت الاحتلال. ولكل من اللجنة والمجتمع المدني أدوار مختلفة يكمل بعضها بعضاً من خلال التعاون. وتشجع اللجنة الشركاء في المجتمع المدني على العمل مع حكوماتهم الوطنية وغير ذلك من المؤسسات لكسب دعمها التام للأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين، بما فيها الأعمال التي تضطلع بها اللجنة. وهي ستواصل تقييم برنامجها للتعاون مع المجتمع المدني وستشاور مع أولئك الشركاء بشأن سبل تعزيز مساهمتهم. وتعرب اللجنة عن تقديرها للدعم الذي تتلقاه من الأمانة العامة لتعزيز التعاون مع المجتمع المدني.

١٠٦ - وتطلع اللجنة إلى مواصلة تطوير تعاونها مع البرلمانيين ومنظماتهم الجامعة. وتقع على عاتق البرلمانيين مسؤولية خاصة لضمان اضطلاع حكوماتهم بجهود نشطة لتشجيع ومساندة المساعي الهادفة إلى تحقيق حل الدولتين ولضمان احترام القانون الدولي، وفقاً لالتزاماتها الدولية.

١٠٧ - وتطلب اللجنة إلى الشعبة أن تواصل تقديم الدعم الفني ودعم الأمانة؛ وأن تواصل تنفيذ برنامجها المتعلق بالبحث والرصد والمنشورات وغيرها من الأنشطة الإعلامية، من قبيل زيادة توسيع وتطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين بطرق منها تحسين الموقع الشبكي لـ "قضية فلسطين" بتزويده بالصور؛ وأن تواصل تقديم برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية؛ وأن تبقي على الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

١٠٨ - وترى اللجنة أن البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام يشكل إسهاما مهما في تعريف وسائط الإعلام والرأي العام بالقضايا ذات الصلة. وتطلب اللجنة مواصلة البرنامج، مع توخي المرونة اللازمة، حسبما تقتضيه التطورات ذات الصلة بقضية فلسطين.

١٠٩ - ورغبة من اللجنة في الإسهام في تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، ونظرا للصعوبات الكثيرة التي تواجه الشعب الفلسطيني وتكتنف عملية السلام، فإن اللجنة تقيم بجميع الدول أن تنضم إلى هذا المسعى وأن تتعاون مع اللجنة وتدعمها، وتدعو الجمعية العامة مرة أخرى إلى الاعتراف بأهمية دورها وإعادة تأكيد الولاية المنوطة بها.

